



Analysis of The Impact of Selected Economic Variables on The Exchange Rate Gap - An Econometric Study on The Iraqi Economy for The Period (2004-2024)

Ahmed Neama Al-Juhaishi^{*1} Basmah Saleem Hussein² Sorour Raqi Mohammed³
Rafal Jebur Fakri⁴ Dhuha Diab Ahmed⁵

تحليل أثر متغيرات اقتصادية مختارة على فجوة سعر الصرف - دراسة قياسية على الاقتصاد العراقي
للفترة (2004-2024)

احمد نعمة الجحيشي^{*1}، بسمه سليم حسين²، سرور راقي محمد³،
رفل جبر فخري⁴، ضحى ذياب احمد⁵

(1, 2, 3, 4 & 5) كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق- بابل. *المؤلف 1: المؤلف المراسل

(1, 2, 3, 4 & 5) College of Administration & Economics, University of Babylon, Iraq- Babylon.

Email: Bus408.ahmed.neama@uobabylon.edu.iq⁽¹⁾, bus608.basma.salim@uobabylon.edu.iq⁽²⁾,

bus833.suror.raqi@uobabylon.edu.iq⁽³⁾, bus302.rafal.jabr@uobabylon.edu.iq⁽⁴⁾, bus197.dhaha.diab@uobabylon.edu.iq⁽⁵⁾

*Author 1: Corresponding Author



Article Information

Article history: DD/MM/YY

Received: 18/03/2026

Accepted: 12/05/2026

Available online: 16/06/2026

Keywords: Exchange Rate Gap, Oil Revenues, Foreign Currency Selling Window, Foreign Reserves, Imports, Inflation, Model (ARDL).

تاريخ الاستلام: 2026/03/18

تاريخ قبول النشر: 2026/05/12

تاريخ النشر: 2026/06/16

الكلمات المفتاحية: فجوة سعر الصرف، الإيرادات النفطية، نافذة بيع العملة الأجنبية، الاحتياطات الأجنبية، الاستيرادات، التضخم، نموذج (ARDL)

Citation: Neama Al-Juhaishi, Ahmed, Saleem Hussein, Basmah, Raqi Mohammed, Sorour, Jebur Fakri, Rafal, Diab Ahmed, Dhuha. (2026). Analysis of The Impact of Selected Economic Variables on The Exchange Rate Gap - An Econometric Study on The Iraqi Economy for The Period (2004-2024), *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 22(88), 422-440.

الاقتباس: نعمة الجحيشي، احمد، سليم حسين، بسمه، راقي محمد، سرور، جبر فخري، رفل، ذياب احمد، ضحى. (2026). تحليل أثر متغيرات اقتصادية مختارة على فجوة سعر الصرف - دراسة قياسية على الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2024)، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 22(88)، 422-440.

المستخلص:

يعاني الاقتصاد العراقي من تقلبات نقدية واضحة في سعر صرف عملته المحلية مقابل الدولار، الامر الذي تسبب بنشوء فجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي مما ينعكس سلباً بالتأثير على استقرار السوق وتحفيز النمو الاقتصادي، وعليه يهدف البحث الى تحليل اثر المتغيرات المستقلة الست المختارة على المتغير التابع فجوة سعر الصرف، ونظراً لذلك اعتمد البحث المنهج الاستنباطي باستخدام اسلوب القياس الكمي عبر تطبيق نموذج (ARDL) لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وعليه يفترض البحث وجود علاقة ديناميكية قصيرة الاجل بين المتغيرات، توصل اليه البحث لجملة من النتائج ابرزها، ان نتائج اختبار الحدود اثبتت عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، اذ توجد فقط علاقات ديناميكية مؤثرة معنوياً في الاجل القصير كما وان متغير نافذة بيع العملة كان الاكثر تأثيراً بالفجوة وبشكل عكسي. وعليه يوصي البحث بضرورة التعاون بين السلطة النقدية والجهات الحكومية ذات الصلة من خلال فرض الرقابة على أنشطة تهريب العملة والمضاربين بها بالسوق وإلزام التجار بالامتثال لنظام الاسيوكودا لغرض ضبط عمليات الاستيراد المضللة قبل الشروع بزيادة المعروض النقدي للدولار بالسوق بواسطة نافذة بيع العملة.

1. المقدمة Introduction

تستمد عملة الدولار الأمريكي قوتها الاقتصادية ومكانتها الاستثنائية من كونها العملة الرئيسية الأكثر تأثيراً بالنظام المالي العالمي، فهي تستخدم في تمويل التجارة الخارجية وتسوية المدفوعات الدولية وتسعر بواسطتها الاستيرادات والسلع الاستراتيجية كالنفط والمعادن وغيرها من السلع والخدمات، إضافة الى انها الغطاء النقدي الذي يوفر جانب من الحماية والامان للعملات النقدية المحلية الاخرى فيما يتعلق بالحفاظ على القوة الشرائية وبالتالي فهي تمثل اداة للتحوط ومخزن للقيمة.

حيث ان الانفتاح الاقتصادي وتوسع عمليات التجارة استيراداً وتصديراً للمنتجات النفطية والمنتجات غير النفطية فيما بين البلدان وكذلك متطلبات الاستثمار والتمويل من الدولار جميعها قضايا تنعكس آثارها على حالة الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيما اذا كان يتميز بوجود فائض او يعاني من عجز، فضلاً عن كون الدولار يمثل اهم ادوات المصارف المركزية كممثلين عن السلطات النقدية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام من خلال تكوين الاحتياطات الاجنبية والتدخل في نافذة بيع العملة، الامر الذي زاد من اهمية الدولار ورفع مستوى الطلب عليه.

ولكون العراق احد البلدان التي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير في تغطية احتياجات مواطنيه من السلع والخدمات فهو ليس امامه سوى الايرادات النفطية كمصدر اساسي وربما الوحيد تقريباً الذي يمكنه من الحصول على الدولار مقابل مبيعاته للنفط، وبالتالي فان تصدير النفط العراقي لوحده لا يكفي لسد احتياجات المواطنين والتجار والمستثمرين من الدولار إضافة الى تعليمات البنك الفيدرالي التي تفرض قيوداً ذات ابعاد سياسية واقتصادية على البنك المركزي العراقي كغيره من العديد من البنوك المركزية العربية والاجنبية الاخرى، الامر الذي يجعل من سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي متذبذباً نتيجة لجوء معظم فئات المجتمع الى السوق الموازية لشراء الدولار بهدف تغطية حجم الطلب المتزايد الذي لا يتناسب مع حجم المعروض النقدي من الدولار، الامر الذي يتسبب باتساع فجوة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

بناءً على ما سبق، فان البحث الحالي سيتناول فجوة سعر الصرف في الاقتصاد العراقي وقياس وتحليل تأثير ست عوامل مختارة عليها، مع تقديم توصيات تلائم نتائج البحث وواقع البيئة الاقتصادية المحلية. وعليه سيتم التطرق لمحتوى البحث عبر اربعة مباحث، إذ يتضمن المبحث الاول منهجية البحث، ويتناول الثاني الجانب النظري، فضلاً عن المبحث الثالث الذي يستعرض الجانب العملي، في حين يختتم البحث عبر المبحث الرابع (الاخير) وهو الاستنتاجات والتوصيات.

2. الإطار النظري Theoretical side**1.2. الإطار النظري لسعر الصرف****1.1.2. تعريف وأهمية سعر الصرف**

يعد سعر الصرف حلقة الوصل لربط العلاقات الاقتصادية الدولية، ويمثل احد الركائز الاساسية في توجيه المعاملات الخارجية للبلدان، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجياً وداخلياً، ويعتبر ذو اهمية كبيرة لكل الاقتصادات العالمية لكونه يؤثر بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية. (الشاهد وآخرون، 2024)

يمكن التعبير عن سعر الصرف على انه سعر عملة ما بالنسبة لعملة اخرى، او هو معدل تحويل عملة الى عملة اخرى، او معدل تبادل عملة بأخرى، ويمكن تعريفه ايضاً بأنه سعر وحدة واحدة من العملة الاجنبية بالنسبة الى العملة الوطنية. (Johnny et al., 2018)

ويعرف ايضاً بأنه "سعر الوحدة من النقد الاجنبي مقدراً بوحدات من العملة الوطنية"، كما يمكن التعبير عنه ايضاً على أنه "سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنه بعملة اجنبية". وفي الواقع لا يوجد اختلاف بين الاسلوبين في التعبير عن تعريف سعر الصرف، فانجلترا مثلاً تستخدم اسلوبها التقليدي في تحديد سعر صرف عملتها على اساس الجنيه الاسترليني معبراً عنه بوحدات من الدولار، اما في معظم المراكز المالية الاخرى كباريس ونيويورك يتم اتباع الطريقة العكسية. ويعتبر آخرون ان النقد الاجنبي بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، يعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية. (بن الزاوي، 2016)

2.1.2. انظمة تحديد سعر الصرف

تعد انظمة الصرف التي تتبعها الدول بمختلف توجهاتها وسياساتها من العوامل الاساسية التي تؤثر في تحديد سعر الصرف، إذ يعتمد سعر صرف العملة بدرجة كبيرة على النظام الذي تنتهجه دولة ما، ومن ابرز هذه الانظمة: (عبد وآخرون، 2023)

- **نظام سعر الصرف الثابت:** وفقاً لهذا النظام، تقوم السلطات النقدية بتحديد اسعار العملات الاجنبية مقابل عملتها الوطنية، ولكن لا تركز بشكل كبير على قوى العرض والطلب، ووفقاً لآلية السوق تقوم البنوك المركزية ببيع ما يعادل فائض الطلب او شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الاجنبية، ويتم ذلك من خلال رصيدها من الاحتياطي الاجنبي. ويساعد هذا النظام في دقة عمليات التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية فضلاً عن تحقيق نوع من استقرار العملات عالمياً، بالمقابل هناك سلبيات له واهمها تقييد السياسات الاقتصادية بحسب احتياجات التوازن الخارجي وكذلك تزيد حاجة الدولة الى الاحتفاظ باحتياطيات نقدية كبيرة. (امين & لطيف، 2019)
- **نظام التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة ان تتغير صعوداً او هبوطاً حسب قوى السوق، ويسمح هذا النوع للسياسات الاقتصادية الاخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها الى التكيف مع الاوضاع السائدة. (الطويل & رشيد، 2021)
- **نظام التعويم المدار (الموجه):** في ظل هذا النظام، تعرض قيمة العملة على السوق وفقاً لقوى العرض والطلب على العملة، وبإشراف السلطة النقدية، إذ سيتدخل البنك المركزي للتأثير على قيمة العملة اذا اعتبر ان سعر الصرف ليس ضمن الحدود التي وضعها، وذلك بغرض تحقيق اهداف معينة، إذ من المؤمل ان يتم من خلال هذا النظام تنظيم التقلبات لتجنب المضاربة التي قد تعيق الاستقرار النقدي وتضعف موقف ميزان المدفوعات من خلال إعاقة الصادرات وتحفيز الاستيرادات المفرطة. (Amaliawiati et al., 2021)

إذن يمكن القول ان هناك سببان رئيسيان وراء التدخل في سعر الصرف وهما: الاعتقاد بأن سعر الصرف يبتعد عن هدف معين، والاعتقاد بأنه يبتعد عن توازنه. والفرق بين الحالتين واضحاً. فالأولى تعني درجة من الجمود في سعر الصرف الذي يهدف التدخل إلى الحفاظ عليه. أما الحالة الثانية فهي عكس الأولى، يكون التدخل فيها تصحيحياً لمحاولة معالجة الانحرافات عن التوازن أو التقلبات التي يعتقد انها ضارة. بعبارة أخرى، بينما يكون سعر الصرف في الحالة الأولى هدفاً محدداً مسبقاً ليعمل كأداة لتعزيز القدرة التنافسية الدولية وحماية الواردات، فإنه في الثانية يمثل سعر نسبي مرن، وبقدر ما يكون عرضة للانحرافات الدورية واختلالات التوازن والتغيرات المفاجئة فيجب احتواؤه من خلال سياسة نشطة. (Daude et al., 2014)

3.1.2. انواع سعر الصرف

هناك العديد من اسعار الصرف الاجنبي تختلف بطبيعتها تبعاً للمدد الزمنية لهذه الاسعار، ويمكن توضيح اهمها بالآتي: (عبد وآخرون، 2023)

- **سعر الصرف الاسمي (الجاري):** هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم الى سعر رسمي وهو المعمول به في المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو المعمول به بالأسواق الموازية، مما يعني امكانية وجود اكثر من سعر اسمي في الوقت ذاته لنفس العملة في نفس الدولة. (صبيح & عواد، 2023) ويمكن تلخيصهما بالآتي:
- ❖ **سعر الصرف الرسمي (المعلن):** وهو السعر المحدد من قبل البنك المركزي والذي يتم تداوله في نافذة بيع العملة والتي تعد من احدى الاساليب المؤثرة التي يمكن استخدامها للتدخل في سوق الصرف بهدف الحفاظ على استقرار اسعار الصرف والمستوى العام للأسعار. (سعد & عزيز، 2022)
- ❖ **سعر الصرف الموازي:** ويمثل السعر المعمول به في الاسواق غير الرسمية (الموازية)، وهو السعر الذي يتم بواسطته تنفيذ المعاملات التجارية والمالية والاقتصادية لأفراد المجتمع والمستثمرين والتجار، وبعض المعاملات الحكومية. (عبد اللطيف، 2023)
- **سعر الصرف الحقيقي:** يتم وفق هذا النوع اخذ القوة الشرائية (التضخم) لعملات البلدين المقارنين في نظر الاعتبار، اي بمعنى مراعاة كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالمبلغ ذاته. (البرزنجي & خوشناو، 2025)، وبالتالي يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي بأنه معدل مستوى السعر

العالمي للمنتجات المتاجر بها الى الاسعار المحلية مقارنة بعملة مشتركة، وكلما اقترب السعر الحقيقي من الاسمي كلما كان معدل التضخم منخفضاً وبالتالي يساعد الجهات الاقتصادية في اتخاذ قرارات اكثر دقة. (خليل، 2024)

- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر هذا النوع عن مستوى التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة الى مجموعة عملات اخرى في فترة زمنية معينة، وان مؤشر سعر الصرف الفعلي يقاس من خلال متوسط عدة اسعار صرف ثنائية، وهو يعبر عن مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات الاخرى. (علي وآخرون، 2025)

2.2. الإطار النظري لفجوة سعر الصرف

1.2.2. تعريف فجوة سعر الصرف، وأسباب نشوءها

ادى تدهور الاوضاع الاقتصادية خلال السنوات القليلة الماضية، وتزايد حجم الضغوط لخفض قيمة العملات، اضافة الى ممارسات الفساد وضعف فعالية السياسات الحكومية، الى ارتفاع عدد الدول التي لديها اسواق موازية نشطة للعملة في البلدان النامية. (Malpass, 2023)، وبالرغم من ذلك يفضل ان يكون هناك سعر صرف واحد لجميع المعاملات التجارية المشروعة، ولكن في بعض البلدان يوجد سعران للصرف او اكثر لمعاملات الحساب الجاري، سعر صرف رسمي وسعر آخر موازي، والفارق بينهما يسمى بفجوة سعر الصرف. (Gray, 2020)

ويمكن تعريف فجوة سعر الصرف على انها مقدار التغير او الفرق بين اسعار الصرف الرسمية (المعلنة) واسعار الصرف الموازية (السوقية). (Arikewuyo, 2023)

ومن أبرز اسباب نشوء فجوة سعر الصرف واتساعها هي، التغييرات المتتالية في سعر الصرف الرسمي من قبل الحكومة، اضافة الى ارتفاع الطلب المحلي على العملة الاجنبية نتيجة للتوسع في الانشطة الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، فضلاً عن قيود التحويل المالي من قبل البنك الفيدرالي الامريكى. (عبد اللطيف، 2023). إذ ان وجود ضوابط وقيود على رأس المال ادى الى نشوء سوق الصرف الموازية وذلك لكون الفاعلون الاقتصاديون يكونوا على استعداد لدفع ثمن التهرب من هذه الضوابط، وقد توجد كذلك اسواق غير رسمية (موازية) للمعاملات غير القانونية حتى في غياب تلك الضوابط. (Gray, 2020)

2.2.2. الآثار الاقتصادية لفجوة سعر الصرف

تتولد عادةً الآثار السلبية لتقلبات اسعار الصرف نتيجة اختلالات اقتصادية ونقدية مفاجئة، والتي ستكون بصورة تغيرات غير متوقعة في حجم الطلب على رؤوس الاموال والسلع والعرض على المستوى المحلي والاجنبي، مما يستعكس على عدة متغيرات اقتصادية، ومنه يمكن توضيح ابرز آثار فجوة سعر الصرف بالآتي:

- **أثر الفجوة على الموازنة العامة:** يتأثر العجز او الفائض في الموازنة العامة بتقلبات أسعار الصرف، حيث يؤدي رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) الى تقليل الطلب والاستهلاك الداخليين بسبب ارتفاع اسعار السلع المستوردة، مما يقلل الإنفاق الحكومي ويزيد من الإيرادات الضريبية والكمركية، مما يؤدي إلى خفض العجز. الا ان هذا الارتفاع سينعكس على معاناة أصحاب الدخل المحدودة نتيجة تأثر المستوى العام للأسعار بارتفاع كلف الاستيرادات، لتعمل الدولة على مواجهة الغلاء المعاشي للمجتمع عبر زيادة انفاقها التحويلي والتشغيلي لتزيد من مستويات العجز المالي في مرحلة لاحقة. (عبدالله، 2023)

- **اثر الفجوة على التضخم:** يؤثر سعر الصرف بشكل مباشر في معدلات التضخم، بوصفه الاداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي من خلال سوق السلع (المستوردة والمصدرة)، وسوق الاصول (المالية وغير المالية)، وسوق العمل. إذ يعكس التضخم اثره في اسعار الصرف للعملة المحلية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني، فارتفاع سعر الدولار مقابل العملة الوطنية يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع، الامر الذي سيلحق الضرر بذوي الدخل الثابتة والمحدودة لكون ان استجابة اسعار السلع والخدمات تكون ضعيفة حتى في حالة عودة سعر الصرف الى مستواه السابق، مما يؤدي الى بقاء الاسعار مرتفعة حتى في ظل تخفيض سعر الصرف الاجنبي. (عسكر وآخرون، 2023)

• **اثر الفجوة على النمو الاقتصادي:** يتأثر النمو الاقتصادي ويؤثر على استقرار اسعار الصرف، حيث يمكن ان يكون لتقلبات اسعار الصرف آثار غير مباشرة على النمو من خلال تأثيره على المحددات الرئيسية للنشاط الاقتصادي مثل تدفقات التجارة والاستثمار والتوظيف، وقد اظهرت دراسات عديدة ان فجوات سعر الصرف تؤدي لانخفاض حجم التجارة الدولية، كما تناولت دراسة اخرى تقلبات سعر الصرف كعامل من عوامل عدم اليقين وديناميكيات الاستثمار والتوظيف، وان عدم اليقين في اسعار الصرف يبرر سلوكيات تأجيل قرارات الاستثمار، وفي دراسة اجريت في 95 دولة نامية لتحليل تأثير تقلبات اسعار الصرف على النمو تم التوصل من خلالها الى وجود علاقة سلبية بين المتغيرين. (Barguellil et al., 2018)

كما اجري الباحثان (Beckmann & Czudaj) دراسة هدفت الى تحليل دور التوقعات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي في التغييرات المتوقعة لسعر الصرف، توصلت الدراسة الى ان الزيادة المتوقعة في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الامريكية من شأنها ان تؤدي الى ارتفاع متوقع في قيمة العملة المحلية. (Beckmann & Czudaj, 2025)

• **هروب رؤوس الاموال:** يؤثر الفرق بين اسعار الصرف الاجنبي في السوق الرسمية والموازية على قرار المستثمرين في تكوين اصولهم، حيث ان اتساع الفجوة قد يؤدي الى هروب رؤوس الاموال، لان سعر الصرف الاجنبي يلعب دوراً رئيسياً في موازنة الطلب على الاصول مع عرضها، وبالتالي فهو يعكس قرارات الافراد نحو الاحتفاظ بالاصول المحلية او التوجه نحو الاصول الاجنبية. (Arikewuyo, 2023)

3.2. العوامل المؤثرة في فجوة سعر الصرف

1.3.2. تأثير الإيرادات النفطية على فجوة سعر الصرف

يتجلى تأثير اسعار النفط الخام بالسوق العالمية من خلال تراكم رأس المال الاجنبي للبلد المصدر نظراً لارتباطه بجميع الانشطة الاقتصادية، إذ ان ارتفاع اسعار النفط يعني تحويل الدخل من الدول المستوردة الى الدول المصدرة، وبالتالي يؤدي الى زيادة التدفقات المالية، واستقرار سعر الصرف، واعتدال معدلات التضخم، وينتج عنه وجود فائض في الموازنة العامة، فضلاً عن ذلك ستزداد فرص العمل والتوظيف فيما لو تم استثمار هذه الإيرادات النفطية فعلياً في داخل حدود البلد المصدر للنفط. (Johnny et al., 2018)

2.3.2. تأثير نافذة بيع العملة الاجنبية على فجوة سعر الصرف

تعد نافذة بيع العملة احدى اهم ادوات السياسة النقدية غير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي في إطار تبني آليات السوق في ادارة الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، من خلال تحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وتحفيز النمو وتحسين الواقع الاقتصادي، إذ تعد النافذة مصدر رئيسي لتمويل تجارة القطاع الخاص وتلبية الطلب المحلي على السلع والخدمات، فضلاً عن ذلك فهي تعمل على تقليص فجوة سعر الصرف، بما يعكس على تحسين قيمة العملة. (Hadi et al., 2023)

نستنتج من ذلك ان فجوة سعر الصرف (الفرق بين سعر النافذة وسعر السوق) تتأثر بنافذة بيع العملة، وان العلاقة بينهما عكسية، فكلما قلت كمية العملة الاجنبية المعروضة في النافذة مقارنة بالطلب عليها كلما زاد سعرها في السوق، لتؤدي بذلك الى اتساع حجم الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي مما يسهم في ضعف قيمة العملة المحلية وزعزعة الثقة فيها. (داغر & محمد، 2017)

3.3.2. تأثير الاحتياطات الاجنبية على فجوة سعر الصرف

تعد كفاية الاحتياطات الأجنبية في البنوك المركزية مؤشراً رئيساً لاستقرار النظام المالي والمصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية. فهي تعزز حماية العملة الوطنية من التقلبات، وتزيد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وبالتالي فان الاحتياطات الأجنبية تعد بمثابة خط الدفاع الأول لاستقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد الوطني حيث يُمكن البنك المركزي من مواجهة تقلبات سوق العملات الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية في مواجهة تلك التقلبات، وهذا يتطلب الحفاظ على مستوى مناسب من هذه الاحتياطات. (البنك المركزي العراقي، 2025)

وفي دراسة اجراها (عبدالله، 2025) بهدف قياس اثر الاحتياطات الاجنبية على استقرار اسعار الصرف في الاقتصاد العراقي والعلاقة بينهما، وباستخدام التحليل القياسي لبيانات السلسلة الزمنية (2004-2023)، توصلت الدراسة الى وجود علاقة مؤثرة طردياً بين الاحتياطات النقدية الاجنبية واستقرار سعر الصرف. (عبدالله، 2025)

4.3.2. تأثير الاستيرادات على فجوة سعر الصرف

تؤثر الاستيرادات على سعر الصرف من خلال العلاقة ما بين سعر الصرف وكمية الاستيرادات المطلوبة داخل البلد وهذه العلاقة تكمن في حال رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة الوطنية) فان هذا سوف يجعل اسعار الاستيرادات مرتفعة محليا وبالتالي يؤدي الى انخفاض كمية الاستيرادات، في حين تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة الوطنية) يؤدي ذلك الى زيادة المعروض المحلي من السلع وبالتالي انخفاض مستوى الاسعار بالإضافة تخفيض تكلفة الانتاج نتيجة انخفاض تكلفة الاستيرادات من المواد الخام، وان زيادة حجم الاستيرادات تؤدي بدورها الى الضغط على سعر الصرف بسبب زيادة طلب التجار على الدولار في السوق الموازية لتغطية تكاليف السلع والخدمات المستوردة. (صبحي & عواد، 2023)

5.3.2. تأثير العجز والفائض في الحساب الجاري على فجوة سعر الصرف

ان التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يُعد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف لأنه يمثل حلقة وصل بين الدولة والعالم الخارجي، إذ أن سعر الصرف يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن في الميزان. (ابراهيم & مطر، 2025)

ويمكن أن تتأثر أسعار الصرف بشكل كبير باختلالات الحساب الجاري، والاتجاه العام هو أن تنخفض قيمة عملة الدولة عندما يكون لديها عجز في الحساب الجاري، وأن ترتفع عندما يكون لديها فائض، ويرجع ذلك إلى أن عجز الحساب الجاري يدفع المستوردين إلى شراء المزيد من العملات الأجنبية لدفع ثمن وارداتهم وبالتالي سيرتفع سعر العملة الأجنبية بسبب زيادة الطلب عليها، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية. من ناحية أخرى، عندما يكون هناك فائض، يكسب المصدرون المزيد من العملات الأجنبية من صادراتهم، مما يزيد من توافر العملات الأجنبية. ونتيجة لتزايد توافر العملات الأجنبية، تزداد قيمة العملة المحلية، وينخفض سعر العملة الأجنبية. (Animashaun & Mensah, 2024)

6.3.2. تأثير معدلات التضخم على فجوة سعر الصرف

تشير الأدبيات الى وجود علاقة خطية متماثلة بين التضخم وتحركات سعر الصرف، بمعنى يؤثر احدهما على الآخر، ففي حالة ارتفاع سعر الصرف الاجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) سترتفع اسعار الاستيرادات في السوق المحلي وبالتالي سيرتفع معدل التضخم، اي ان العلاقة بينهما طردية (عكسية بين قيمة العملة الوطنية والتضخم). (Ha et al., 2019)

حيث يؤدي التضخم المحلي الى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف فمثلا حينما يرتفع مستوى الأسعار في بلد ما في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى البلدان الأخرى مستقرا سيدفع المستهلكين المحليين لزيادة طلبهم على السلع الأجنبية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية (اي انخفاض تنافسية السلع المحلية)، وبالتالي يزيد الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بالمحلية الأمر الذي يؤدي الى تدهور قيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف للعملة الأجنبية. (نعمان وآخرون، 2022)

وقد تناولت دراسة اخرى العلاقة السببية بين معدل التضخم واسعار الصرف الاسمي في الجزائر، وذلك من خلال تطبيق نموذج (VAR) وسببية جرانجر، خلال الفترة (1984-2014)، واستنتجت الدراسة ان هناك علاقة سببية قصيرة الاجل في الاتجاهين بين سعر الصرف الاسمي ومستوى التضخم. (الجزار & البرماوى، 2022)

3. المنهجية Methodology**1.3. مشكلة البحث Research Problem**

تعد فجوة سعر الصرف من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، إذ تعكس حالة عدم الاستقرار في السوق النقدية وتؤثر في مستويات الثقة بالقطاع المصرفي والنشاط الاقتصادي عموماً. وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي، ما زالت هذه الفجوة قائمة وبمستويات متذبذبة. ويُحتمل أن تكون مجموعة من العوامل المختارة في البحث مثل (الايرادات النفطية، نافذة بيع العملة، الاحتياطيّات الأجنبية، الاستيرادات، العجز او الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ومعدلات

التضخم) من أبرز المتغيرات المؤثرة في اتساع أو تضيق هذه الفجوة، الأمر الذي يستدعي اجراء دراسة لتحليل وقياس هذه المشكلة، الامر الذي يستدعي طرح التساؤل الآتي:

هل توجد علاقة معنوية في الاجلين القصير والطويل بين فجوة سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الست المختارة (الإيرادات النفطية، نافذة بيع العملة، الاحتياطات الأجنبية، الاستيرادات، العجز/الفائض في الحساب الجاري، والتضخم)؟

2.3. أهمية البحث Importance of Research

وتكمن في تناول البحث لمشكلة رئيسية يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي فجوة سعر الصرف، إذ تعد الاخيرة اداة اساسية فاعلة لدى ممثلي السياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وعليه يمكن تلخيص أهمية البحث بالآتي:

- تقييم فاعلية ادوات السياسة النقدية بالحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من الاختلالات الهيكلية.
- تحديد ومعرفة المصادر التي تضغط على العملة بما يمكن السلطة النقدية من صياغة واتخاذ قرارات اقتصادية اكثر دقة ونتاجية.
- اداة سعر الصرف تعد من اهم محركات الاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة.
- بحث اكاديمي آخر سيعزز سلسلة الدراسات التي تطرقت لهذه المشكلة ويمكن توظيفها في اعداد ابحاث مستقبلية ذات صلة والاسهام في توفير حلول مهنية منتجة في سوق العمل.

3.3. اهداف البحث Research Objectives

يهدف البحث الى:

- التطرق الى فجوة سعر الصرف وآثارها السلبية الاقتصادية.
- قياس وتحليل اثر المتغيرات المستقلة الست المختارة (نافذة بيع العملة، الإيرادات النفطية، الاحتياطات الأجنبية، الاستيرادات، العجز/الفائض في الحساب الجاري، والتضخم) على المتغير التابع (فجوة سعر الصرف) في المدى القصير.
- تحديد ما اذا كانت المتغيرات مرتبطة بعلاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل الاجل.
- التعرف على المتغير الاكثر تأثيراً من بين المتغيرات الست المستقلة على فجوة سعر الصرف.
- تقديم بعض التوصيات العلمية التي من شأنها احتواء الفجوة ومعالجة اختلالاتها.

4.3. مجتمع وعينة البحث Research population and sample

يتمثل مجتمع البحث في الاقتصاد العراقي، وقد غطى البحث فترة زمنية تمتد من 2004 إلى 2024، اعتماداً على بيانات سنوية جرى تحويلها لبيانات ربع سنوية لغرض تعزيز كفاءة التحليل القياسي. أما حدود البحث، فهي تقتصر على دراسة أثر المتغيرات المختارة دون غيرها، وفي إطار الاقتصاد العراقي فقط.

5.3. المقاييس المستخدمة وأساليب جمع البيانات في البحث

Measures used and data collection methods in the Research

اعتمد البحث المنهج الاستنباطي في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، من خلال الانطلاق من الأطر النظرية وصياغة الفرضيات، ومن ثم اختبارها باستخدام الأسلوب القياسي الكمي عبر تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag – ARDL)، لما يتمتع به هذا النموذج من قدرة على تحليل العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية حتى في حال اختلاف درجات تكاملها من الدرجة (I(0) و (I(1) شريطة عدم تكاملها من الدرجة الثانية (I(2)). وقد تم تقدير النموذج لقياس أثر المتغيرات التوضيحية المتمثلة على المتغير التابع المتمثل في (فجوة سعر الصرف).

كما تم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات، ويقصد بالتكامل المشترك (أن تكون السلسلتان المتكاملتان ذات سلوك متشابه بمرور الزمن، وهو ما يشكل علاقة متوازنة للأجل الطويل ويجعل التركيبة الخطية بينهما ذات بمتوسط صفر وتباين ثابت)، حيث أظهرت النتائج عدم وجود علاقة توازنية مستقرة، مما يبرر التركيز على تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير دون إدراج نموذج تصحيح الخطأ. ولغرض التحقق من صلاحية النموذج القياسي، تم إخضاعه لاختبارات تشخيصية شملت اختبار الارتباط المتسلسل وتجانس تباين اللبواقي.

6.3. بناء الفرضيات Building Hypotheses

وتتمثل الفرضية الرئيسية للبحث بالآتي:

H1: توجد علاقة معنوية ديناميكية بين فجوة سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الست المختارة، ويمكن توصيف هذه العلاقة في الأجل القصير، واختبار إمكانية وجود علاقة (تكامل مشترك) توازنية مستقرة في الأجل الطويل ضمن إطار نموذج ARDL.

وتندرج ضمن الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية يمكن صياغتها كالآتي:

H1-1: لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الامد بين فجوة سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية المفسرة، مما يعني ان التفاعلات بين المتغيرات تأخذ طابعاً ديناميكياً قصير الاجل دون وجود مسار توازن مستقر.

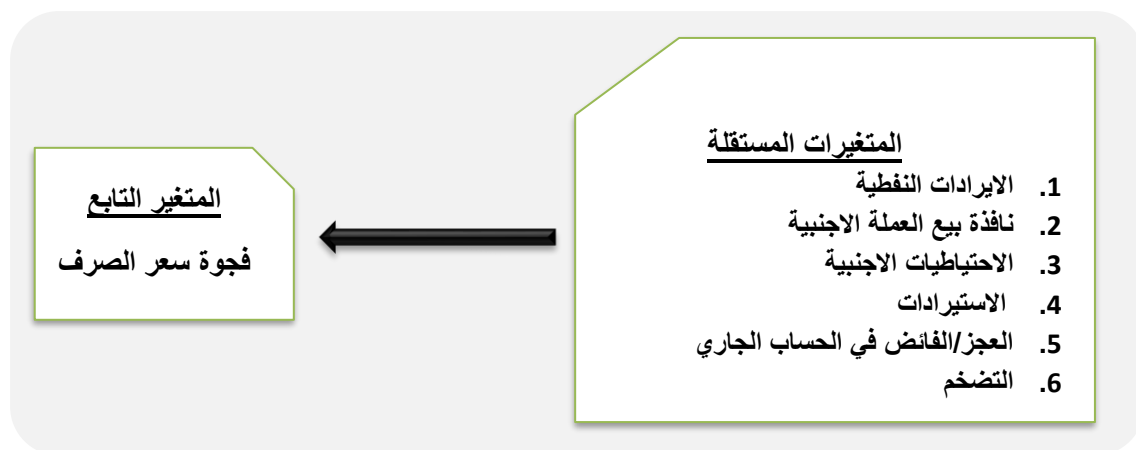
H1-2: توجد علاقة ديناميكية متذبذبة قصيرة الأجل بين فجوة سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية المفسرة، بما يعكس وجود مسار اقتصادي قصير الاجل يربط المتغيرات محل الدراسة عبر الزمن.

H1-3: تختلف المتغيرات الاقتصادية المدروسة في درجة تأثيرها النسبي على فجوة سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل، ويمكن تحديد المتغير الأكثر تأثيراً من خلال معاملات النموذج الديناميكي.

H1-4: تؤثر المتغيرات الاقتصادية المختارة تأثيراً معنوياً في فجوة سعر الصرف في الأجل القصير، مع اختلاف اتجاه التأثير وفق طبيعة كل متغير.

7.3. نموذج البحث Research Model

في اطار الادبيات المتعلقة في كل من المتغيرات الستة المستقلة المختارة والمتغير التابع (فجوة سعر الصرف)، واستناداً لمشكلة البحث واهدافه وفرضياته، قام الباحثون بتمثيل انموذج ملخص للبحث من خلال مخطط افتراضي يجسد بواسطته علاقات التأثير بين هذه المتغيرات وكما في الشكل (1) ادناه.



المصدر: من اعداد الباحثين

شكل (1) المخطط الافتراضي للبحث

4. الجانب العملي Practical Side

1.4. توصيف متغيرات البحث

يمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في البحث من خلال اسلوب القياس الاقتصادي، ويبين الجدول (1) أدناه توصيفاً للمتغيرات الداخلة ضمن خطة البحث، علماً ان مدة السلسلة الزمنية التي تم فيها قياس بيانات متغيرات البحث هي 21 سنة من (2004 لغاية 2024م) ومن ثم تم تحويلها الى سلسلة ربع سنوية.

جدول (1) توصيف متغيرات البحث

ت	المتغير الاقتصادي	الرمز	طبيعة المتغير
1	فجوة سعر الصرف (ERG)	Y	متغير تابع
2	الإيرادات النفطية (OIR)	X1	متغير مستقل
3	نافذة بيع العملة الأجنبية (CSW)	X2	
4	الاحتياطيات الأجنبية (FOR)	X3	
5	الاستيرادات (IMP)	X4	
6	العجز او الفائض في الحساب الجاري (CAC)	X5	
7	التضخم (INF)	X6	

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.4. الاختبارات القياسية المستخدمة ونتائجها

اعتمد الباحثون على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، علماً أنه تم تحويل بيانات السلسلة الزمنية من سنوية الى ربع سنوية لزيادة عدد المشاهدات الى الحد الملائم لتطبيق النموذج، وعليه قام الباحث بتطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك وفق مجموعة من المراحل المشار لها ادناه، إذ تتضمن منهجية النموذج مجموعة مراحل تبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد فترات الإبطاء المثلى، ثم تقدير النموذج وإجراء اختبار الحدود للتحقق من وجود التكامل المشترك طويل الأجل. وفي ضوء نتائج الاختبار يتم تقدير العلاقة طويلة الأجل أو الاقتصار على التحليل الديناميكي قصير الأجل، مع إخضاع النموذج للاختبارات التشخيصية وتحليل استجابة المتغيرات للصدمات الاقتصادية. ويمكن تلخيص تلك المراحل كما يلي:

- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: وذلك من خلال فحص درجة تكامل المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة Unit Root للتأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الدرجة الثانية (I(2)، لأن نموذج ARDL لا يصلح في هذه الحالة.
 - تحديد فترات الإبطاء المثلى: إذ يتم اختيار درجات الإبطاء لكل متغير في نموذج ARDL بالاعتماد على معايير المعلومات لاختيار النموذج الأكثر كفاءة من حيث الملاءمة وتجنب الإفراط في التخصيص مثل معيار أكايك (AIC).
 - تقدير نموذج ARDL: بعد تحديد درجات الإبطاء يتم تقدير النموذج الديناميكي الذي يربط المتغير التابع بالمتغيرات التوضيحية والارتدادات (Lags) بهدف قياس العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات.
 - إجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج: وتتم بعد اعتماد النموذج إذ يتم اختبار الارتباط التسلسلي للبقايا وتجانس التباين للتأكد من أن نتائج التقدير موثوقة إحصائياً.
 - إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك: وذلك بهدف التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى يوجد تكامل مشترك إذا كانت أقل من الحد الأدنى لا يوجد تكامل مشترك اما إذا وقعت بين الحدين فالنتيجة غير حاسمة.
 - تقدير العلاقة طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ: إذا ثبت وجود التكامل المشترك يتم استخراج معاملات الأجل الطويل من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لقياس سرعة العودة إلى التوازن، أما إذا لم يثبت التكامل المشترك فسيقتصر التحليل على العلاقات قصيرة الأجل فقط.
- ويكتب نموذج (ARDL) وفق المعادلة الآتية:

$$y_t = \beta + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t$$

اما السلوك الديناميكي يمكن التعبير عنه من خلال القيم السابقة للمتغير التابع y_t وهذا يعني نفس المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل ارتداد زمني لمدة سابقة (y_{t-i}) ويمثل ذلك أنموذج الانحدار الذاتي ويكتب وفق الصيغة:

$$y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 y_{t-2} + \dots + \lambda_p y_{t-p} + u_t$$

ويمكن إعادة صياغة المعادلة الأولى لتصبح:

$$y_t = \alpha + \alpha_1 y_{t-1} + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t$$

اذ ان المتغيرات (x, y) التي تكون ساكنة في الدرجة صفر $I(0)$ أو واحد $I(1)$ أو مزيج بينهما.

وعليه، يستعرض الجدول (2) ادناه بيانات السلسلة الزمنية المبحوثة على اساس سنوي:

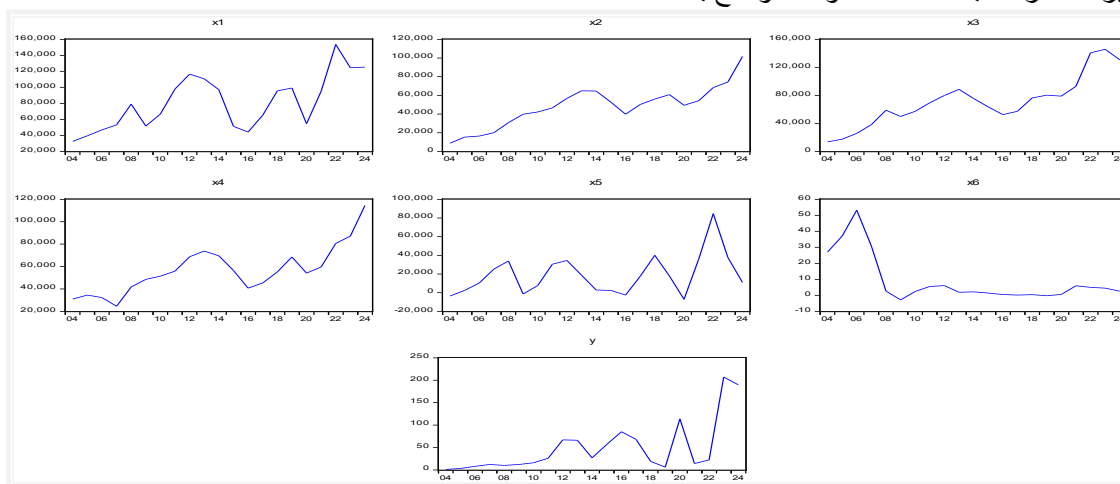
جدول (2) البيانات السنوية بالدينار العراقي

السنة	Y فجوة سعر الصرف	x1 الإيرادات النفطية	x2 نافذة بيع العملة	x3 الاحتياطيات الاجنبية	x4 الاستيرادات	X5 العجز/الفائض في الحساب الجاري	X6 التضخم
	(د.ع)			(مليار د.ع)			(%)
2004	1	32627	8730	13652	30952	-3494	27
2005	3	39480	15370	17366	34569	2489	37
2006	8	46908	16394	25716	32287	10409	53.2
2007	12	53163	20055	38217	24543	25179	30.8
2008	10	79132	30862	58841	41769	33930	2.7
2009	12	51719	39771	49792	48569	-1337	-2.8
2010	16	66820	42320	57208	51381	7579	2.4
2011	26	98090	46564	69379	55930	30571	5.6
2012	67	116597	56725	79968	68801	34446	6.1

1.9	18764	73831	88611	64921	110678	66	2013
2.2	2853	69559	75446	64648	97072	27	2014
1.4	2517	56486	63506	52722	51313	57	2015
0.5	-2485	40708	52618	39894	44267	85	2016
0.2	17484	45299	57326	50219	65072	68	2017
0.4	40091	55235	76368	56088	95620	19	2018
-0.2	17787	68521	80362	60839	99216	6	2019
0.6	-7063	54088	78882	49370	54449	114	2020
6	35865	59640	93093	54157	95270	14	2021
5	84694	80583	140642	68335	153623	22	2022
4.5	37596	87219	145762	74336	124429	207	2023
2.6	10960	114507	130840	101724	125258	190	2024

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الاحصائية والتقارير الاقتصادية المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي.

من اجل إعطاء نظرة عامة على طبيعة البيانات في الجدول السابق تم رسم السلسلة الزمنية لكي متغير من متغيرات الدراسة بشكل منفصل وكما موضح بالشكل ادناه:



المصدر: مخرجات برنامج افيزون.

شكل (2) يبين رسم السلسلة الزمنية السنوية لكل متغير للفترة (2004-2024).

1.2.4. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية

لتحديد درجة التكامل المشترك (Integration) لكل متغير من المتغيرات لاختبار الاستقرارية من خلال اختبار جذر الوحدة Unit root test اذ يتم اختبار استقرارية السلسلة الزمنية باستخدام منهجية اختبار (ADF) عن المستوى وعند اخذ الفرق الأول وعند اخذ الفرق الثاني، والجدول (3) ادناه يبين نتائج الاختبار برفقة قيمة p-value عند مستوى معنوية (0.05).

جدول (3) يبين نتائج اختبار الاستقرارية قيمة t-Test و p-value لمؤشر ADF

بعد اخذ الفرق الثاني			بعد اخذ الفرق الاول			عند المستوى			المتغيرات
بدون الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت	بدون الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت	بدون الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت	
Y									
			6.575076	7.058349	7.01855	1.3566	-2.40042	0.083856	t-test
			0.0000	0.0001	0.0000	0.9497	0.3653	0.9549	p-value
x1									
			4.464961	4.535672	4.674920	0.822751	3.108849	2.005379-	t-test
			0.0002	0.0107	0.0019	0.8806	0.1323	0.2823	p-value
x2									
4.53879	1.68503	4.44438	1.941207	2.309541	2.430971	1.964894	1.730214	-0.175157	t-test

0.0001	0.6990	0.0030	0.052	0.4096	0.1470	0.9846	0.6973	0.9272	p-value
x3									
	2.874668	3.568150	3.721281	1.267782	2.852237	0.858786-			t-test
	0.0065	0.0620	0.0132	0.9413	0.1977	0.7797			p-value
x4									
	2.602667	2.996409	2.889580	1.604683	1.482896	0.163860			t-test
	0.0123	0.1583	0.0652	0.9686	0.7992	0.9627			p-value
x5									
	7.525223	7.448434	7.648358	0.508347	1.511697	1.045106			t-test
	0.0000	0.0001	0.0000	0.8155	0.7866	0.7132			p-value
x6									
				3.348845	4.534386	4.768852			t-test
				0.0023	0.0116	0.0018			p-value
القيم الحرجة عند المستوى									
				-2.630	-4.234	-3.626			%1
				-1.950	-3.540	-2.945			%5
				-1.611	-3.202	-2.611			%10
القيم الحرجة عند اخذ الفرق الاول									
				-2.632	-4.273	-3.632			%1
				-1.950	-3.557	-2.948			%5
				-1.611	-3.212	-2.612			%10

المصدر: مخرجات برنامج افيزر.

من خلال نتائج الجدول (3) أعلاه يتبين لنا الآتي:

تشير نتائج اختبار ADF إلى أن جميع قيم إحصاء (t-test) للمتغيرات $x_1, x_2, x_3, x_4, x_5, x_6$ هي أكبر (أقل سالبة أو موجبة) من القيم الحرجة عند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) في معظم النماذج (مع/بدون ثابت واتجاه).

فالمتغير Y بلغت قيمته (-2.400) في أفضل الحالات، وهي أعلى من القيمة الحرجة عند مستوى 5% إذ بلغت - (3.540) وكذلك الحال لبقية المتغيرات التي لم تتجاوز القيم الحرجة بالتالي نفشل في رفض فرضية العدم (وجود جذر وحدة)، مما يعني أن جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى. وبعد أخذ الفرق الأول، نلاحظ أن قيم (t-test) لجميع المتغيرات أصبحت أكثر سالبة (أكبر بالقيمة المطلقة) وتجاوزت القيم الحرجة عند مستويات معنوية مختلفة: المتغير Y سجل قيمة (-7.05) تقريباً، وهي أقل من القيمة الحرجة عند 1% إذ بلغت (-4.273).

أما المتغيرات x_1 و x_5 أظهرت أيضاً قيماً كبيرة جداً تجاوزت القيم الحرجة عند 1% في حين بعض المتغيرات مثل x_3 و x_4 تجاوزت القيم الحرجة عند 5% أو 10%، وكما موضح أدناه:

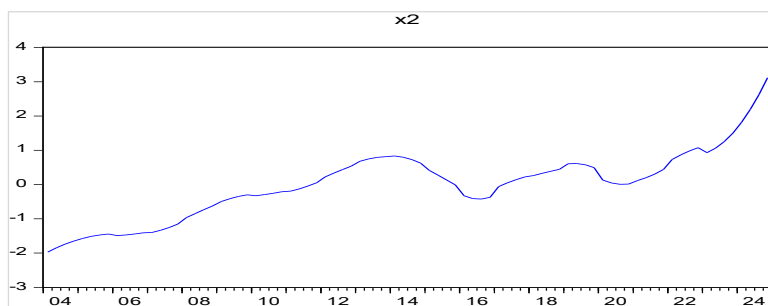
- كل من المتغيرات (y : فجوة سعر الصرف)، (x_1 : الإيرادات النفطية)، (x_3 : الاحتمالات الأجنبية) و (x_5 : العجز/الفائض في الحساب الجاري) قد استقرت بعد اخذ الفرق الأول وعند الحد الثابت أي ان مشاهدات السلسلة تتمركز حول المتوسط. أي ان رتبة التكامل $I(1)$.

- المتغير (x_4 : الاستيرادات) قد استقر عند اخذ الفرق الأول وبدون وجود الحد الثابت والاتجاه أي ان سلوك السلسلة عشوائي أي لا يوجد اتجاه واضح، وان رتبة التكامل $I(1)$.

- بالنسبة للمتغير (x_2 : نافذة بيع العملة) فقد تحقق الاستقرار عند اخذ الفرق الثاني وبدون الحد الثابت والاتجاه أي ان السلسلة غير مستقرة بشدة وتحتاج الى اخذ فرقين لتصبح مستقرة. أي ان رتبة التكامل هي $I(2)$.

- أما فيما يخص المتغير (x_6 : التضخم) قد سجل استقرار في السلسلة الزمنية عند المستوى وبدون اخذ أي فرق زمني للسلسلة الاصلية. أي ان رتبة التكامل صفر $I(0)$.

من خلال النتائج أعلاه نقطة الخلاف هي للمتغير x_2 لكون منهجية نموذج ARDL تستند على التكامل المشترك للمتغيرات في الانموذج يجب ان تكون من الدرجة $I(0)$ و $I(1)$. لذا سيتم اخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغير x_2 لتقليل الاختلافات بين المشاهدات وجعلها أكثر استقرارية واجراء اختبار جذر الوحدة.



المصدر: مخرجات برنامج افيز.

شكل (3) رسم السلسلة الزمنية لمتغير (x2: نافذة بيع العملة) بعد اخذ اللوغاريتم الطبيعي.

اما قيم اختبار جذر الوحدة لاختبار التكامل المشترك لاستقرارية السلسلة الزمنية فكانت نتائجها كما في الجدول ادناه:

جدول (4) يبين اختبار جذر الوحدة للمتغير x2 بعد اخذ اللوغاريتم الطبيعي

بعد اخذ الفرق الثاني			بعد اخذ الفرق الاول			عند المستوى			المتغيرات
بدون الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت	بدون الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت	بدون الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت والاتجاه	الحد الثابت	
x2									
						3.828276			t-test
						0.0101			p-value

المصدر: مخرجات برنامج افيز.

يتضح من الجدول أعلاه ان السلسلة الزمنية لمتغير نافذة بيع العملة الاجنبية x2 اصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الاول وعند وجود الحد الثابت أي ان قيم السلسلة لها متوسط تتمركز حوله.

2.2.4.2. تقدير انموذج (ARDL)

بعد ان تم توحيد درجة التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وأصبحت من الدرجات $I(0)$ ، $I(1)$ يتم الانتقال الى مرحلة تقدير انموذج ARDL لقياس الأثر الطويل والقصير المدى. ونظراً لمحدودية حجم العينة وفقاً للبيانات قيد الدراسة والممتدة للفترة (2004-2024) تم تحويل السلسلة الزمنية السنوية (البالغة 21 مشاهدة) الى ربع سنوية لزيادة عدد المشاهدات لتصبح (84 مشاهدة) من اجل تطبيق نموذج ARDL للكشف عن التكامل المشترك طويل الامد. اذ تم اعتماد نموذج يحتوي على ثابت غير مقيد (Unrestricted Constant) دون اتجاه زمني ضمن مواصفة الاتجاه (Trend Specification)، وذلك لكون المتغيرات الاقتصادية المدروسة تتسم بمتوسط غير صفري ولا تظهر مسارا زمنياً حتمياً ثابتاً، وهو ما يتوافق مع الخصائص السلوكية لمتغيرات الاقتصاد الكلي في الأجلين القصير والطويل.

1.2.2.4. قياس علاقة التكامل المشترك الطويل الامد بين المتغيرات التوضيحية على المتغير المعتمد

استناداً لمنهجيات التقدير وفق انموذج ARDL تم تقدير المتغيرات التوضيحية عند فترة ارتداد (4) بوجود المتغير المعتمد كمتغير توضيحي عند فترة ارتداد (4) تم الوصول الى نتائج التقدير، ومن اجل تثبيت الانموذج الملائم تم اجراء فحص لمشاكل الارتباط المتسلسل (Serial Correlation) وعدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) للبواقي (الأخطاء) وكما موضح في جدولي (5) و (6) على التوالي، وقد تم الوصول الى النتائج الآتية:

جدول (5) اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.351457	Prob. F(2,59)	0.1041
Obs*R-squared	5.979885	Prob. Chi-Square(2)	0.0503

المصدر: مخرجات برنامج افيز.

جدول (6) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.931612	Prob. F(19,61)	0.5489
Obs*R-squared	18.21778	Prob. Chi-Square(19)	0.5079
Scaled explained SS	28.49996	Prob. Chi-Square(19)	0.0743

المصدر: مخرجات برنامج افيز.

يلاحظ من نتائج الجدول (5) في اختبار مشكلة الارتباط المتسلسل Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ان قيمة F-Prob. بلغت (0.1041) وهي اعلى من مستوى الدلالة (0.05) بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط متسلسل للبقايا (الأخطاء). اما فيما يخص اختبار وجود مشكلة عدم تجانس التباين من خلال اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey (جدول 6) فقد بلغت قيمة F-Prob. ما مقداره (0.5489) وهي اعلى من مستوى الدلالة (0.05) بالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم التجانس التباين في البواقي. اي ان الأخطاء خالية من مشكلتي الارتباط المتسلسل وعدم تجانس التباين. بالتالي فان السلسلة مستقرة وخالية من مشاكل القياس الاقتصادي. وصالحة للتقدير واستنادا للنتائج أعلاه يمكن الاعتماد على نتائج تقدير نموذج ARDL وقياس علاقة التكامل المشترك الطويلة الامد للمتغيرات التوضيحية (x1، x2، x3، x4، x5، x6 و) على المتغير المعتمد (y) ، وكانت النتائج كما في الجدول (7) ادناه:

جدول (7): نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 02/14/26 Time: 00:47				
Sample (adjusted): 2004Q4 2024Q4				
Included observations: 81 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 X6				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 62500				
Selected Model: ARDL(3, 3, 2, 3, 0, 2, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y(-1)	1.539289	0.112021	13.74111	0.0000
Y(-2)	-0.421739	0.188606	-2.236087	0.0290
Y(-3)	-0.226306	0.109219	-2.072045	0.0425
X1	-0.001351	0.000269	-5.020549	0.0000
X1(-1)	0.002040	0.000447	4.564416	0.0000
X1(-2)	-0.000300	0.000517	-0.580096	0.5640
X1(-3)	-0.000610	0.000308	-1.979915	0.0522
X2	-49.22084	15.90338	-3.094992	0.0030
X2(-1)	85.74902	24.52147	3.496896	0.0009
X2(-2)	-37.24267	14.96250	-2.489067	0.0156
X3	0.003334	0.000456	7.314723	0.0000
X3(-1)	-0.005597	0.000833	-6.720755	0.0000
X3(-2)	0.001748	0.000907	1.927979	0.0585
X3(-3)	0.000856	0.000506	1.690125	0.0961
X4	3.76E-05	0.000282	0.133640	0.8941
X5	-0.001373	0.000350	-3.918557	0.0002
X5(-1)	0.002344	0.000520	4.503875	0.0000
X5(-2)	-0.000983	0.000329	-2.986387	0.0041
X6	0.096642	0.105900	0.912586	0.3651
C	-2.872394	12.79471	-0.224499	0.8231
R-squared	0.988762	Mean dependent var		50.83063
Adjusted R-squared	0.985261	S.D. dependent var		59.16814
S.E. of regression	7.183249	Akaike info criterion		6.991633
Sum squared resid	3147.543	Schwarz criterion		7.582855
Log likelihood	-263.1611	Hannan-Quinn criter.		7.228839
F-statistic	282.4632	Durbin-Watson stat		2.237624
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج افيز.

يلاحظ من خلال النتائج أعلاه ان درجة الانموذج (3) ARDL، 2، 3، 2، 0، 3، 2، 0، 0 وهي تمثل الارتداد الزمنية للمتغير المعتمد (y) وبلغت (3) وللمتغيرات التوضيحية (x1، x2، x3، x4، x5، x6) وبلغت (3، 2، 0، 3، 2، 0) على التوالي داخل الانموذج وتم الوصول الى هذه الدرجة من الابطاء للوصول الى قياس علاقة التكامل المشترك مستقرة بعد عدد من المحاولات بلغت (62500). كما بلغت قيمة R²-adj ما مقداره (98%) وهي تشير الى ان المتغيرات التوضيحية تساهم ما مقداره 98% من التغييرات التي تطرأ على المتغير المعتمد (فجوة سعر الصرف).

ملاحظة: تم اعتماد معامل التحديد المعدل R²-adj بدلاً من معامل التحديد R² الاعتيادي في نماذج ARDL بسبب احتواء النموذج على عدد كبير من المتغيرات المتباطئة (Lag's)، مما يؤدي إلى تضخم قيمة معامل التحديد الاعتيادي R². ويقوم معامل التحديد المعدل بتصحيح هذا الأثر من خلال الأخذ بنظر الاعتبار عدد المعلمات المقدرة وحجم العينة، مما يجعله مقياساً أكثر دقة لجودة مطابقة النموذج.

هذا وبلغت قيمة اختبار F-statistic لاختبار قوة وجود النموذج ما مقداره (282.4632) وهي معنوية عند مستوى دلالة (0.05) أي ان النموذج يتمتع بقوة وكفاءة لتفسير العلاقة بين المتغيرات قيد البحث.

اما فيما يتعلق بمعلمات النموذج المقدرة فقد تبين ما يلي:

- من خلال نتائج الجدول (8) يلاحظ ان قيمة المتغير التوضيحي (x1: الإيرادات النفطية) معنوية عند الارتداد من الدرجة (3) وقد بلغت معلمته ما مقداره (-0.000610) وتشير الى ان زيادة وحدة واحدة من الإيرادات النفطية يؤدي الى انخفاض في فجوة سعر الصرف بمقدار (0.000610).
- اما قيمة المتغير الثاني (x2: نافذة بيع العملة) معنوية عند الارتداد من الدرجة (2) وقد بلغت مقدار معلمته (-37.24267) وتشير الى ان زيادة وحدة واحدة من نافذة بيع العملة يؤدي الى انخفاض في فجوة سعر الصرف بمقدار ((37.24267)).
- اما المتغير التوضيحي الثالث (x3: الاحتياطات الأجنبية) فهو معنوي عند درجة الارتداد (3) وبلغت قيمة معلمته (0.000856) وهذا يشير الى ان زيادة وحدة واحدة من الاحتياطات الأجنبية يؤدي الى زيادة في فجوة سعر الصرف بمقدار (0.000856).
- المتغير (x4: الاستيرادات) فلم يسجل ارتداد أي قيمة (0) وبلغت قيمة معلمته المعنوية ما مقداره (0.0000376) أي ان زيادة وحدة واحدة من الاستيرادات تؤدي الى زيادة في فجوة سعر الصرف بمقدار (0.0000376).
- المتغير (x5: العجز/الفائض في الحساب الجاري) فقد بلغت قيمة الارتداد (2) وبلغت قيمة معلمته المعنوية ما مقداره (-0.000983) وهذا يشير الى ان زيادة وحدة واحدة من العجز/الفائض يؤدي الى انخفاض في فجوة سعر الصرف بمقدار (0.000983).
- المتغير (x6: التضخم) فلم يسجل ارتداد أي درجة (0) اما قيمة معلمته المعنوية فقد بلغت (0.096642) وهذا يشير الى ان زيادة وحدة واحدة من التضخم يؤدي الى زيادة فجوة سعر الصرف بمقدار (0.096642).

2.3.2.4. اختبار الحدود Bounds Test

بناءً على ما سبق، ومن اجل التحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرات التوضيحية والمتغير المعتمد هل هي علاقة تكامل مشترك طويلة ام قصيرة الامد؟ وهل طبيعة هذه العلاقة مستقرة ام متذبذبة بمرور الزمن؟ للإجابة على هذه التساؤلات تم قياس اختبار الحدود من خلال (ARDL Long Run Form and Bounds Test)، وكانت نتائج اختبار F-Bounds Test لاختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة التكامل المشترك طويلة الامد للمتغيرات التوضيحية على المتغير المعتمد كالآتي:

جدول (8) يبين قيم اختبار الحدود F-Bounds Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.079047	10%	2.12	3.23
K	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

المصدر: مخرجات برنامج افيز.

ينضح من نتائج اختبار (F-Bounds Test) أعلاه ان قيمة F-statistic قد بلغت (2.079047) بوجود (6) متغيرات توضيحية وعند مقارنتها مع القيم المعنوية Signif. والبالغة (2.45، 3.61) على التوالي، عند درجة التكامل

المشترك I(0) و I(1) وبمستوى دلالة (0.05) نلاحظ ان قيمة F-statistic اصغر من قيمة Signif و عليه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على (عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى للمتغيرات التوضيحية على المتغير المعتمد) أي ان العلاقة بين المتغيرات التوضيحية والمتغير المعتمد هي علاقة تكامل مشترك قصيرة المدى. ومن اجل الكشف عن طبيعة هذه العلاقة القصيرة المدى هل هي مستقرة ام متذبذبة بمرور الزمن، تم اجراء اختبار الحدود (t-Bounds Test) والنتائج كما مبينة في الجدول اناه:

جدول (9) يبين قيم اختبار الحدود t-Bounds Test

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-2.393181	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99

المصدر: مخرجات برنامج افيز.

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا ان قيمة t-statistic قد بلغت (2.39318) وعند مقارنتها مع قيم Signif. والتي بلغت (-2.86، -4.38) على التوالي عند مستوى دلالة (0.05) نلاحظ ان قيمة t-statistic اقل من قيم Signif عند التكامل المشترك I(0) و I(1). ونستنتج ان طبيعة العلاقة قصيرة المدى للمتغيرات التوضيحية على المتغير المعتمد هي غير مستقرة (متذبذبة) خلال الزمن.

وعليه يمكن الوصول الى تفسير للنتائج السابقة (نتائج اختبار الحدود اظهر عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستويات المعنوية المعتمدة، مما يشير إلى غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل. وبناءً عليه تم تقدير نموذج ARDL في صورته الديناميكية قصيرة الأجل دون إدراج حد تصحيح الخطأ (ECM) بسبب عدم ثبوت علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد)، وتفسير النتائج ضمن الأجل القصير فقط.

5. المناقشة Discussion

بناءً على نتائج الاختبارات التي تم اجراءها على بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المبحوثة، اصبح بالإمكان التأكد من مدى تحقق فرضيات البحث والتي يجب اما اثباتها او رفضها، وعليه يمكن القول انه تم اثبات تحقق فرضيات البحث (الرئيسية مع فرضياتها الفرعية) والتي اكدت في مضمونها على وجود علاقة معنوية ديناميكية قصيرة الاجل بين المتغيرات المستقلة المختارة والمتغير التابع فجوة سعر الصرف، وعلى عدم وجود تكامل مشترك اي لا يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات البحث، والتي تم التحقق منها من خلال نتائج اختبار الحدود (جدول 8).

كما وقد تم تأكيد ان العلاقة قصيرة الاجل كانت غير مستقرة او متذبذبة (جدول 9)، وقد تم ايضاً من خلال الجدول (7) اثبات اختلاف قوة ونوع التأثير بين المتغيرات وايضاً تعرفنا على المتغير الاكثر تأثيراً من بين المتغيرات الستة المختارة على فجوة سعر الصرف وهو متغير نافذة بيع العملة الاجنبية (X2) والذي كانت تربطه علاقة عكسية قصيرة الاجل بالمتغير التابع، فضلاً عن ذلك فإن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية مرتفعة وملائمة لبيانات متغيرات البحث وهو ما اكدته قيمة معامل التحديد المعدل البالغة (98%).

6. الخلاصة Conclusion

يستعرض هذا الجزء ابرز الاستنتاجات التي توصل لها البحث، مع تقديم بعض التوصيات المقترحة التي تلائم النتائج، وكالاتي:

1.6. الاستنتاجات

بناءً على مدخلات السلسلة الزمنية المبحوثة التي تم توظيفها في النموذج ومخرجات الاختبارات التي اجريت عليها، يمكن تلخيص هم النتائج التي توصل اليها البحث بالاتي:

- 1- اظهرت نتائج اختبار الحدود عدم وجود علاقة تكامل مشترك عند مستويات المعنوية المعتمدة، وعليه نستنتج انه لا يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة الست المختارة والمتغير التابع وهو ما اكدته قيمة F-statistic التي بلغت (2.079047) والتي كانت اقل من القيم المعنوية Signif البالغة (2.45، 3.61) تالياً، وبالتالي سيقصر النموذج على تحليل العلاقات قصيرة الاجل فقط.
- 2- اكدت قيم اختبار الحدود F-Bounds Test (كما في جدول 7) على وجود علاقة ديناميكية قصيرة الاجل بين المتغيرات الست المستقلة المبحوثة (اليرادات النفطية، نافذة بيع العملة الاجنبية، الاحتياطيات الاجنبية، الاستيرادات، العجز او الفائض في الحساب الجاري، والتضخم) والمتغير التابع (فجوة سعر الصرف).

- 3- توضح نتائج اختبار الحدود t-Bounds Test الى ان طبيعة العلاقة الديناميكية قصيرة الاجل بين المتغيرات كانت متذبذبة (غير مستقرة) عبر الزمن، وهو ما اكدته قيمة t-statistic التي بلغت (2.39318) والتي كانت اقل من مع قيم Signif. والتي بلغت (-2.86، -4.38) على التوالي عند مستوى دلالة (0.05).
- 4- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل R²-adj. ما مقداره (98%) وهي تشير الى ان المتغيرات المستقلة الست المختارة تساهم ما مقداره 98% من التغييرات التي تطرأ على المتغير التابع فجوة سعر الصرف، وان النسبة المتبقية البالغة (2%) فقط تعود لمتغيرات اخرى غير داخلة بالنموذج.
- 5- ان النموذج يتمتع بقوة وكفاءة لتفسير العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة، وهو الامر الذي يمكن استنتاجه من خلال قيمة اختبار F-test لاختبار قوة وجود النموذج التي بلغت ما مقداره (282.4632) وهي معنوية عند مستوى دلالة (5%).
- 6- من خلال التفسير الاقتصادي لنتائج معاملات نموذج ARDL المقدره يتضح ان هناك 3 متغيرات مستقلة ذات علاقة عكسية مع المتغير التابع فجوة سعر الصرف وهي (الايرادات النفطية X1، نافذة بيع العملة الاجنبية X2، وكذلك العجز/الفائض في الحساب الجاري X5)، في حين المتغيرات الثلاث الاخرى (الاحتياطيات الاجنبية X3، الاستيرادات X4، والتضخم X6) كانت ذات تأثير طردي.
- 7- يعد متغير نافذة بيع العملة الاجنبية هو الاكثر تأثيراً من بين المتغيرات المستقلة الست المختارة على فجوة سعر الصرف، اذ بلغت معلمته ما قيمته (-37.24267) ما معناه ان زيادة نافذة بيع العملة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض فجوة سعر الصرف بمقدار (37.24267) ايضاً اي تربطها علاقة عكسية، يليه التضخم بالمرتبة الثانية من حيث التأثير الذي بلغت قيمة معلمته (0.096642)، ثم العجز/الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ثالثاً، والاحتياطيات الاجنبية حلت رابعاً، في حين حل متغير الايرادات النفطية خامساً، واخيراً الاستيرادات، مع اختلاف نوع واتجاه العلاقة.
- 8- بالرغم من اعتماد العراق بشكل شبه كلي على الاستيراد لتغطية احتياجات المجتمع الا ان تأثير الاستيرادات في الفجوة كان طفيفاً وطردياً إذ بلغت قيمة معلمته (0.0000376) فقط، كما ان حلول نافذة بيع العملة اولاً من حيث قوة ومستوى التأثير على فجوة سعر الصرف، كلاهما يشير الى ان اتساع حجم الفجوة او تقلصها يعتمد بشكل مباشر على فاعلية سياسات السلطة النقدية والتزامها بمحددات البنك الفيدرالي الامريكي من جهة، ومدى قدرتها في السيطرة على أنشطة المضاربين بالعملة في السوق الموازية من جهة اخرى لتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي.

2.6. التوصيات

- انسجاماً مع الاستنتاجات التي توصل اليها البحث واستكمالاً لأهداف البحث التي يتمثل ختامها في تقديم توصيات علمية تساهم في احتواء المشكلة ومعالجتها، يمكن تلخيص اهم التوصيات بالآتي:
- 1- ان وجود علاقة قصيرة الاجل فقط بين المتغيرات، يحتم على البنك المركزي التركيز على ايجاد حلول فاعلة يمكن تطبيقها بالمدى القصير على غرار نافذة بيع العملة لمعالجة او تقليص فجوة سعر الصرف قبل الشروع بالحلول الاستراتيجية التي لا تنتفي الحاجة لها وانما تعد داعمة ومكملة لها.
- 2- ضرورة التنسيق بين السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي والسلطة المالية المتمثلة بوزارة المالية وبالتعاون مع الاجهزة الامنية لفرض الرقابة الالكترونية والميدانية على أنشطة تهريب العملة والمضاربين بها في السوق الموازية بهدف تحقيق مستوى من الاستقرار والنمو الاقتصادي وتجنباً لعقوبات البنك الفيدرالي الامريكي التي قد تؤدي الى تجميد جزء مهم من واردات النفط.
- 3- تنظيم سوق الصرافة من خلال توحيد سعر بيع الدولار للمصارف التجارية وشركات الصرافة، بهدف تقليل فجوة التوقعات النفسية التي تسهم في زيادة الطلب على العملة الاجنبية بهدف التحوط.
- 4- نتيجة للواقع الذي يفرضه اقتصاد العراق الريعي والذي يتضح جلياً للمختصين والمجتمع العراقي عموماً باعتماده على النفط كمصدر رئيسي وشبه وحيد للحصول على العملة الاجنبية، فضلاً عن ضعف الصادرات غير النفطية بسبب ضعف الدعم الحكومي للصناعة الوطنية، فعلى السلطات النقدية إعادة النظر في مسألة جدوى تخفيض قيمة العملة المحلية امام الدولار.
- 5- تعزيز حجم المعروض النقدي الرسمي من الدولار من قبل البنك المركزي اما بتدخلها المباشر من خلال نافذة بيع العملة و/او إمكانية توظيفها للاحتياطيات الاجنبية بذكاء بهدف دعم موقف واحتياجات المواطنين والتجار وبما يساهم في تقليص حاجتهم للذهاب الى السوق الموازية مما يضطر المضاربين لبيع الدولار بأسعار مقاربة للسعر الرسمي.

6- التنسيق والتعاون بين البنك المركزي وهيئة الجمارك والهيئة العامة للضرائب بهدف ضبط الاستيرادات الوهمية او المضللة والتأكد من نوعها ومدى مطابقتها للشروط، ولعل نظام الاسيكودا الذي تم العمل على تطبيقه في العراق منذ آخر سنتين هو احد الحلول الممكنة التي من شأنها ان تسهم في الرقابة على حركة الاستيراد والتصدير.

7- العمل الجاد على زيادة مصادر الحصول على العملة الاجنبية لتعزيز موقف الحساب الجاري وتقليل ضغوطات التضخم المستورد على ميزان المدفوعات من خلال تنويع الصادرات غير النفطية التي تتطلب دعم وتشجيع الصناعة والزراعة الوطنية والاستثمار الاجنبي.

شكر وتقدير: يتقدم الباحثون بالشكر والامتنان الى كوادر البنك المركزي العراقي ممن ساهموا في اثناء الموقع الرسمي بالبيانات القيمة التي ساعدت وتساعد كثير من الباحثين في انجاز بحوثهم خدمة للمجتمع والعملية التعليمية.

التمويل: لم تقوم اية جهة بتقديم تمويل لدعم هذا البحث.

مساهمة المؤلف: ساهم الباحث الاول في انجاز جميع فقرات البحث (ابتداءً من تجميع البيانات والمصادر ولغاية اعداد الاستنتاجات والتوصيات)، فيما ساهم الباحثان الثاني والثالث في البحث عن المصادر والمساعدة في اعداد الجانب النظري، كما وساهم الباحثان الرابع والخامس في انجاز المقدمة واعداد قائمة المصادر.

الذكاء الاصطناعي التوليدي والتقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في عملية الكتابة: لم يعتمد الباحثان على برامج الذكاء الصناعي في انجاز بحثهم.

تضارب المصالح: يُقرّ المؤلفون بعدم وجود تضارب مصالح يتعلق بالمضمون أو نشر هذا البحث.

نبذة قصيرة عن كل مؤلف:

المؤلف الأول: م.م. احمد نعمة ظاهر الجحيشي، حاصل على شهادة الماجستير في مجال العلوم المالية والمصرفية من كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية.

المؤلف الثاني: م.م. بسمه سليم حسين، حاصل على شهادة الماجستير في مجال العلوم المالية والمصرفية من كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل.

المؤلف الثالث: م.م. سرور راقي محمد، حاصل على شهادة الماجستير في مجال العلوم المالية والمصرفية من كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بابل.

المؤلف الرابع: م.م. رفل جبر فخري، حاصل على شهادة الماجستير في مجال المحاسبة من كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء.

المؤلف الخامس: م.م. ضحى نياض احمد، حاصل على شهادة الماجستير في مجال العلوم المالية والمصرفية من كلية الادارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية.

المصادر References

1. إبراهيم، ز. م.، & مطر، ف. ن. (2025). قياس وتحليل أثر تغير سعر الصرف على معدلات التضخم في العراق للمدة (2004-2022). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 23(84)، 207-217.
2. البرزنجي، غ. ج. ن.، & خوشناو، ص. ص. م. (2025). تحليل وقياس أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2023). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 23(85)، 15-38.
3. البنك المركزي العراقي. (2025). *تقرير الانذار المبكر للقطاع المصرفي (الفصل الثالث - 2024)*.
4. الجزار، ف. ف. ا.، & البرماوي، أ. م. ا. (2022). أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، 23(2)، 7-34.
5. الشاهد، س. م. ع.، ابوزيد، ا. ص.، ابوالنصر، ص. ع.، & البكل، ا. س. (2024). أثر صدمات أسعار الصرف على التضخم في مصر. *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية*، 4(2)، 331-371.
6. الطويل، م. ط.، & رشيد، ك. م. (2021). تداعيات تخفيض سعر صرف العملة العراقية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 2(10)، 167-183.
7. امين، ه. ع. ز.، & لطيف، ا. ح. (2019). الفجوة بين سعر صرف الدينار المععلن من قبل البنك المركزي العراقي

- ومثيله السوقي للمدة 2003-2016. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 118(42)، 1-13 .
8. بن الزاوي، عبد الرزاق. (2016). *سعر الصرف الحقيقي التوازني (ط/ العربية)*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
9. خليل، ر. ح. (2024). قياس العلاقة السببية بين السياسة النقدية التحكمية (نافذة بيع العملة) وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2004-2022). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 22(83)، 141-150 .
10. داغر، م. م.، & محمد، ب. ق. (2017). تأثير نافذة بيع العملة في تغيرات سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2015). *مجلة العلوم الادارية والاقتصادية*، 23(99)، 295-322.
11. سعد، ا. ك.، & عزيز، خ. ا. (2022). تقلبات سعر الصرف وتأثيرها في اداء سوق العراق للاوراق المالية: دراسة تحليلية للمدة (2004-2020). *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، 18(60)، 425-438 .
12. صبحي، م. م.، & عواد، خ. ر. (2023). أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 21(78)، 209-238.
13. عبد اللطيف، ع. م. ع. (2023). *تحليل الفجوة في سعر صرف الدولار وآليات تقليصها*. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
14. عبد، م. خ.، الحمداني، س. ن.، & عبد، ن. ع. (2023). تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020). *مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية*، 15(46)، 314-330.
15. عبدالله، ع. و. (2025). الاحتياطات الاجنبية وأثرها في تحقيق استقرار سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، 21(1)، 527-541.
16. عبدالله، ي. ع. (2023). اثار صدمات سعر الصرف الاجنبي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للعراق للمدة (2004-2021). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 21(77)، 16-38.
17. عسكر، و. ا.، علي، ر. ح.، & لفته، ا. م. (2023). اثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، الميزان التجاري، التضخم) في العراق للمدة 2010-2021. *مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية*، 15(46)، 146-161.
18. علي، ع. ع.، هاشم، ه. ر.، & حسين، ع. ا. ح. (2025). تغيرات سعر الصرف وأثرها على الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2022). *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، 21(69)، 135-162.
19. نعمان، ا. ع. ا.، احمد، س. س.، & الزركوشي، ع. ح. خ. (2022). دراسة احصائية حول تأثير سعر صرف الدولار الرسمي والموازي على معدل النمو للفترة 1990-2019. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية*، عدد خاص، 184-199.
20. Amaliawiati, L., Nursjanti, F., Puspitasari, D. M., & Roespinoedji, D. (2021). The Effect of The Exchange Rate on The Indonesian Trade Balance in The Managed Floating Exchange Rate System and Flexible Exchange Rate System (Period 1980 to 2020). *Review of International Geographical Education Online*, 11(6), 153-165.
21. Animashaun, A. T., & Mensah, A. (2024). The Impact of Current Account Imbalances on Exchange Rate Movements. *International Journal of Innovative Research and Development*, 13(1), 24-26.

22. Arikewuyo, K. (2023). Dynamic Effect of Exchange Rate Gap Shocks on Stock Market Deepening: Evidence from Nigeria. *Central Bank of Nigeria Journal of Applied Statistics*, 14(1), 93–119.
23. Barguelli, A., Ben-Salha, O., & Zmami, M. (2018). Exchange rate volatility and economic growth. *Journal of Economic Integration*, 33(2), 1302–1336.
24. Beckmann, J., & Czudaj, R. L. (2025). Fundamental Determinants of Exchange rate expectations. *International Journal of Forecasting*, 41(3), 1003–1021.
25. Daude, C., Yeyati, E. L., & Nagengast, A. (2014). On The Effectiveness Of Exchange Rate Interventions In Emerging Markets. *Center for International Development at Harvard University*, Working Paper No. (288).
26. Gray, S. (2020). Official and Parallel Exchange Rates-Recognizing Reality. In *IMF Monetary and Capital Markets, Special Series on COVID-19*.
27. Ha, J., Stocker, M. M., & Yilmazkuday, H. (2019). Inflation and exchange rate pass-through. In *Policy Research Working Paper (8780)*. Elsevier.
28. Hadi, A. M., Salman, A. H., & Kazem, A. A. H. (2023). The Impact of the Foreign Currency Selling Window on the Money Supply in Iraq for the Period (2004-2016). *Czech Journal of Multidisciplinary Innovations*, 21, 52–63.
29. Johnny, N., George, Y. E., & Odubo, A. (2018). Effect Of Crude Oil Price And Exchange Rate Volatility On Capital Formation In Nigeria (1981-2015). *International Journal of Innovative Research and Advanced Studies*, 5(3), 42–47.
30. Malpass, D. (2023). The Parallel Exchange Rate Problem: The World Bank's Approach to Helping People in Developing Countries. World Bank Blogs, [Retrieved in 9 September 2025].